منها 240 مليوناً لهدم وإعادة بناء المدارس القديمة والمتهالكة

«التربية»: مشاريع بقيمة 321 مليون دينار في الخطة التنموية الثانية للوزارة

الصايغ: الخطة تتضمن إنشاء 6 مراكز لتدريب المعلمين والإداريين في كل منطقة تعليمية

كشف وكيل وزارة التربية المساعد للمنشآت التربوية المهندس محمد الصايغ عن مشاريع الخطة التنموية الثانية للوزارة للاعوام «2014-2015/2017-2018» والمقدرة قيمتها بحوالي 321 مليون دينار.

وقال الصايغ لوكالة الانباء الكويتية «كونا» أمس ان القطاع خصص 240 مليون دينار خلال الخطة الثانية لمشاريع هدم واعادة بناء المدارس القديمة والمتهالكة والتي انتهى عمرها الافتراضي اضافة الى مشاريع انشاء المدارس الجديدة بالتنسيق مع قطاع التعليم العام.

واوضح انه وفقا للخطة التنموية الاولى فقد وضعت الوزارة خطة بناء 50 مدرسة خلال الاعوام من «2010 - 2014» وانتهى القطاع من بناء عشر مدارس على ان يستكمل انجاز المتبقي منها خلال المدة المتبقية من الخطة.

وذكر ان الخطة الجديدة للقطاع تضمنت ادراج مشروع انشاء مبنى لقطاع التعليم الخاص يضم مكتب وكيل القطاع والادارات المختلفة التابعة له حسب الهيكل التنظيمي الى جانب انشاء مبنى اخر للمركز الوطني لتطوير التعليم في منطقة السالمية بتكلفة تقديرية اولية لا تقل عن خمسة ملايين للمشروع الواحد.

ولفت الصايغ الى ان خطة الوزارة في برنامج عمل الحكومة تتضمن انشاء 6 مراكز لتدريب المعلمين والاداريين في كل منطقة تعليمية حيث انتهى القطاع من بناء المركز الاول في الجهراء مبينا ان التكلفة الاولية للمشروع خلال الخطة الثانية تقدر بحوالي اربعة ملايين دينار.

واضاف ان من المشروعات انشاء مواقف سيارات متعددة الادوار لخدمة المناطق التعليمية الست الجديدة التي يجري انشاؤها عن طريق وزارة الاشغال العامة ضمن الاراضي المخصصة للوزارة والتي سيغير تخصيصها بالتنسيق مع قطاع التخطيط والمعلومات وذلك بتكلفة تسعة ملايين دينار.

وافاد بانه تنفيذا لطلب وزير التربية السابق احمد المليفي في تفعيل محاور برنامج عمل الحكومة والخطة الانمائية لوزارة التربية للاعوام «2010/2014» بشأن تحفيز برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمت احالة مشروع المجمع الثقافي التربوي «بمنطقة الرقعي» ومشاريع بناء سبع مدارس حكومية وستة مبان لسكن المعلمات الى الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات لطرحه وفق نظام التصميم والتمويل والبناء والتشغيل والتحويل الى الدولة «وليس للاستثمار».

وبشأن مشروع المتحف العلمي التربوي الجديد أوضح الصايغ ان المتحف تم سحبه من مشروع المجمع الثقافي التربوي ليضاف الى المشروع الخاص بانشاء مركز عبدالله السالم الثقافي الذي يتولاه الديوان الاميري وذلك بناء على مذكرة تفاهم سابقة بين الوزارة والديوان حيث سيطرح للمناقصة في المكان المخصص له في منطقة الشعب على ارض ثانوية عبدالله السالم.

واوضح ان المجمع الثقافي التربوي سيضم مسرحا رئيسيا للوزارة يستوعب الفي شخص ليكون الاكبر في الكويت وسيخصص له جناح خاص لكبار الضيوف مصمم وفق احدث التصاميم وسيضم ايضا مبنى اخر للاولمبياد الدولية وثانويتين للفائقين من البنين واخرى للبنات لافتا الى ان محتويات المتحف العلمي التربوي القديم سيتم نقلها الى مدارس غير مستغلة تابعة للوزارة بغرض حفظها حتى بناء المجمع الجديد.

وذكر ان القطاع قام في الفترة الماضية بانشاء 36 صالة تربية بدنية داخل المدارس تتألف من دور واحد بالمناطق التعليمية المختلفة ويعمل حاليا على استكمال الخطة بانشاء 70 صالة اخرى على ان يشرع في العام المقبل في بناء 70 صالة غيرها موضحا ان تكلفة المشروع خلال الخطة الثانية تقدر بحوالي خمسة ملايين دينار.

واشار الى ان القطاع سيقوم خلال الفترة المقبلة ببناء ثماني صالات للبولينغ حيث انتهى من بناء اربع منها لتستوفي كل منطقة تعليمية صالتين واحدة للبنين واخرى للبنات فضلا عن انشاء ستة احواض سباحة في كل منطقة تعليمية باجمالي ستة احواض وذلك في المدارس الابتدائية بتكلفة تقدر بحوالي اربعة ملايين ونصف دينار.

وافاد الصايغ بان خطة القطاع تتضمن كذلك انشاء مجمع رياضي لكل منطقة تعليمية يوفر الخدمات الرياضية المختلفة للطلبة والمجتمع بتكلفة تسعة ملايين دينار الى جانب مشاريع هدم واعادة بناء 15 مكتبة قديمة بتصاميم وتقنيات حديثة لخدمة المجتمع وتقديم المجال الثقافي الحديث والمرتبط بالبحث والدراسات.

محمد الصايغ

■ قمنا بإنشاء 36 صالة تربية بدنية داخل المدارس ونعمل حالياً على إنشاء 70 أخرى

■ إنشاء مجمع رياضي لكل منطقة تعليمية يوفر الخدمات الرياضية المختلفة للطلبة والمجتمع

بموافقة مجلس الأمناء المكون من نخب عربية

تعيين موضي الحمود مديرة للجامعة العربية المفتوحة للمرة الثانية

■ طلال بن عبدالعزيز: اختيار الحمود تقديراً لما تتمتع به من خبرات علمية وعملية ولقدراتها الإدارية والقيادية

الأمير طلال بن عبدالعزيز

موضي الحمود

الرياض - «كونا»: أعلن أمس عن تعيين الدكتورة موضي عبدالعزيز الحمود مديرة للجامعة العربية المفتوحة للمرة الثانية خلال مسيرة الجامعة.

وأكد رئيس مجلس أمناء الجامعة العربية المفتوحة الأمير طلال بن عبدالعزيز في بيان صحافي أمس ان تعيين الدكتورة موضي الحمود مديرة للجامعة العربية المفتوحة تم بموافقة مجلس أمناء الجامعة المكون من نخب عربية.

وأوضح الامير طلال ان اختيار الحمود جاء تقديرا لما تتمتع به من خبرات علمية وعملية ولقدراتها الإدارية والقيادية اضافة الى خبراتها السابقة في الجامعة العربية المفتوحة والتي من شأنها ان تتعزز مسيرة الجامعة وتمكنها من تحقيق الأهداف النبيلة التي انشئت من اجلها.وشغلت الدكتورة موضي الحمود منصب مديرة الجامعة العربية المفتوحة في الفترة من يونيو 2004 إلى العام 2008 حيث عينت بعد ذلك وزيرة في حكومة دولة الكويت وشغلت مناصب عديدة من بينها وزيرة التربية والتعليم العالي وزيرة الاسكان والتنمية الإدارية وخبيرة معتمدة في مركز التحكيم التجاري لمجلس التعاون الخليجي اضافة الى عضويتها في المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وعميدة كلية التجارة في جامعة الكويت.

يذكر أن الجامعة العربية المفتوحة تتخذ من الكويت مقرها الرئيسي ولديها سبعة فروع في كل من الأردن والبحرين والسعودية وعمان ولبنان ومصر اضافة الى فرع الكويت وتعتزم الجامعة إطلاق فرعين في كل من اليمن وفلسطين ويبلغ عدد الدارسين فيها اكثر من 30 الف طالب وطالبة.

تتمات

الاتفاقية الأمنية

قمة دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال رئيس اللجنة النائب صالح عاشور في تصريح إلى الصحافيين عقب الاجتماع ان اللجنة استمعت لشرح مفصل وواضح من الوزير الشيخ صباح الخالد حول نتائج قمة «الصخير» التي عقدت في البحرين اخيرا والقضايا الاقليمية في سوريا ومصر ودول عربية اخرى.

واضاف عاشور ان المجتمعين تطرقوا كذلك الى العلاقات الكويتية - العراقية والاتفاقيات الاخيرة سواء المتعلقة منها بالجرف القاري او بالملاحة البحرية في خور عبدالله واتفاقيات اخرى.

وافاد بان الاجتماع ناقش بشكل مستفيض العلاقات الكويتية - الايرانية والخليجية - العراقية والخليجية - الايرانية وما سيحدث في المنطقة الخليجية والعربية بصورة عامة.

وقال عاشور ان اللجنة لم تتسلم «حتى الآن» مسودة الاتفاقية الامنية التي تم التوقيع عليها من قبل قادة دول مجلس التعاون الخليجي، مستدركا بالقول «وحسب ما قال وزير الخارجية انها ستعرض على مجلس الوزراء ومن ثم يتم ارسالها بمرسوم الى مجلس الامة لمناقشتها في اللجنة المختصة، لاعداد تقرير مفصل بشأنها وارساله الى المجلس».

واوضح في هذا السياق ان الاجتماع لم يتطرق الى مواد الاتفاقية الامنية «والوزير بين ان هذه الاتفاقية تختلف عن سابقتها، حيث تم اجراء بعض التعديلات على الاتفاقية بما يتوافق مع خصوصية كل دولة، وخصوصا دولة الكويت، لوجود بعض البنود التي تتعارض مع الدستور الكويتي».

وافاد بان تعديلات اجريت على مواد معينة في الاتفاقية «لكن لم تعرض الاتفاقية رسميا على اللجنة الخارجية البرلمانية ولم نقرأ بنودها بصورة رسمية ولا نستطيع ابداء وجهة نظر او رأي رسمي حول هذا الموضوع».

وقال ان المجتمعين اتفقوا على عقد اجتماع آخر ودعوة وزير الخارجية «بعد وصول الاتفاقية الى مجلس الامة ومناقشتها في اللجنة».

مصادر نيابية اكدت لـ«الصباح» ان الموقف السائد في لجنة الشؤون الخارجية هو إقرار الاتفاقية، وهو الموقف ذاته الذي سيتبناه على الأرجح مجلس الأمة عندما تحال إليه الاتفاقية من اللجنة الخارجية، مشيرة إلى ان التحفظات التي كانت قد وضعتها الكويت من قبل على هذه الاتفاقية، كانت موضع اهتمام مجلس التعاون الخليجي، والذي اجرى تعديلات مهمة راعت خصوصيات كل دولة، وازالت المخاوف التي ابداها البعض لدى تطبيق الاتفاقية.

وشددت المصادر على ان المجلس لا يمكن ان يمرر اي اتفاقية تتصادم مع الديمقراطية الكويتية وحقوق الإنسان، لكن الاتفاقية الامنية بصيغتها المعدلة التي اعتمدتها قمة المنامة لا تشكل اي مساس بالحريات او الحقوق التي يتمتع بها الكويتيون، فيما تتضمن بنودا شديدة الاهمية تسهم في تعزيز الامن والاستقرار بجميع دول مجلس التعاون، وهو ما يجعلها موضع قبول من جميع الدول الأعضاء.

الكويت تفوز

وقال انه «يزف بهذه المناسبة ايضا التهاني ويرفعها الى مقام سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد والى سمو ولي عهده الامين الشيخ نواف الاحمد وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء والى الشعب الكويتي الكريم على فوز أحد الكفاءات الكويتية بهذا المنصب على رأس منظمة عربية مهمة جدا».

وأوضح الوزير الحجرف ان هذا الفوز جاء ايضا ايمانا من القيادة والحكومة بدعم الكفاءات الكويتية لتأخذ وتتبوأ مكانها للعمل في منظمات العمل العربي المشترك متمنيا للدكتور المحارب كل التوفيق والسداد «وهو أهل لهذه المسؤولية».

وجدد رئيس الوفد الكويتي الوزير الحجرف بالمناسبة دعم الكويت وتعزيزها لعمل المنظمة مشيرا الى ان المدير العام الجديد الدكتور المحارب عليه الكثير من المسؤوليات معبرا عن الثقة التامة في امكاناته وقدراته للقيام بهذه المهمة.

كما اكد دعم الكويت لهذا العمل العربي بمنظمة الالكسو والذي يؤسس للتعاون والتكامل العربي في شتى المجالات قائلا «وهذا هو ديدن وموقف الكويت الثابت والمبدئي في دعم منظمات العمل العربي بأشكاله المختلفة».

وتوجه رئيس الوفد الكويتي بالمناسبة بالشكر والتقدير الى جميع الاخوة والاخوات في المؤتمر العام للمنظمة على الروح «التنافسية الجميلة جدا» مشيرا الى ان مرشح دولة الكويت الدكتور المحارب الذي فاز بمنصب المدير العام للمنظمة هو في نهاية المطاف ليس كويتيا فقط بل هو يمثل جميع العرب.

كما شكر الوزير الحجرف على وجه الخصوص الاشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي على دعمهم الكبير لمرشح دولة الكويت متمنيا للدكتور المحارب كل التوفيق في مهامه الجديدة.

القرض الإسكاني

100 دينار للابناء وبما لا يتجاوز الابن السابع.

وذكر الصانع ان اللجنة وافقت على مقترح النائب عسكر العنزي بزيادة القرض الاسكاني من 70 الف دينار الى 100 الف، وزيادة قرض الترميم من 25 الف دينار الى 30 الفا، كاشفا عن اقتراح سيقدم لشؤون المرأة بالرجل في القرض الاسكاني وبين الصانع ان اللجنة وافقت بالاجماع على مقترح احمد لاري في شأن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

واشار الصانع الى ان اللجنة نظرت في بند ما يستجد من اعمال.. مشاريع عدة مقدمة من الحكومة منذ فترة طويلة وتمت الموافقة عليها في فصول تشريعية مبينا ان اعضاء اللجنة سيقرون نحو 8 مشاريع حكومية واذا تبين انها متفقة مع مرئياتنا فسنوافق عليها.

واوضح ان اللجنة طلبت تعديل الاقتراح بقانون في شأن تلقي وانجاز المعاملات ليصار الى تقديمه كاقتراح برغبة، مبينا انه مقدم من النواب صفاء الهاشم واحمد لاري ومعصومة المبارك ويوسف الزلزلة وكامل العوضي.

واشار الى ان اللجنة رفضت منح المرأة غير العاملة مكافأة مالية لمخالفة المادتين 7 - 29 من الدستور، واوصت مقدم المقترح سعدون حماد باعادة صياغته ليتفق مع الدستور.

من جانبها بحثت لجنة حقوق الانسان ودراسة اوضاع غير محددي الجنسية «البدون» البرلمانية في اجتماعها أمس موضوع ملفات فئة المقيمين بصورة غير قانونية في البلاد.

وقال مقرر اللجنة النائب طاهر الفيلكاوي في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان اللجنة «ارتأت فرز ملفات المقيمين بصورة غير قانونية في البلاد الى ثلاث فئات اولها فئة مكتملي الشروط والثانية غير مستوفي الشروط اما الفئة الثالثة فهم الذين يحتاجون مزيدا من الدراسة لمعالجة اوضاعهم».

واضاف النائب الفيلكاوي ان اللجنة ستدفع باتجاه تجنيس مكتملي الشروط «في أسرع وقت» وبالغاء ملفات غير مستوفي الشروط «الذين يثبت عدم استيفائهم الشروط بدلائل قاطعة».

وذكر ان اللجنة ستعمل على «الاسراع» في دراسة ملفات من يحتاجون مزيدا من الدراسة «للبت بالمشكلة واعطاء كل ذي حق حقه».

واشار الى ان اللجنة قررت الاجتماع مع اللجان الشعبية المعنية بحقوق الانسان خلال الاسابيع المقبلة «وستجتمع مع الجهات الحكومية ذات الصلة منها وزارات الداخلية والعدل والخارجية والشؤون الاجتماعية والعمل لتدارس الملفات والمشاكل المتعلقة بحقوق الانسان» في البلاد.

ترقيات النفط

وافاد بيان صادر عن دائرة العلاقات الاعلامية في مؤسسة البترول الكويتية أمس بان اللجنة كلفت ايضا ببحث اية تظلمات تقدم من قبل العاملين في شركة نفط الكويت بهذا الخصوص.

واوضح البيان ان اللجنة شكلت برئاسة عضو مجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية عبدالوهاب محمد الوزان وعضوية كل من عبدالملك الغريللي بصفته رئيس مجلس ادارة شركة نفط الكويت الاسبق ووكيل وزارة النفط وعضو مجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية سعد الوسمي.

واشار الى ان اللجنة قد فوضت بالاستعانة بمن تراه من المختصين لاتمام المهام الموكلة اليها حيث منحت اللجنة فترة شهر من تاريخ صدور القرار لرفع تقريرها الى الوزير والنتائج التي توصلت اليها.

نيابيا توقع النائب الدكتور علي العمير: ان تثير ترقيات مؤسسة شركة النفط توترا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مؤكدا ان الترقيات ستكون ملفا سياسيا ساخنا ينذر بتصعيد لا ينسجم مع المرحلة الراهنة، والعمر القصير للحكومة والمجلس.

وقال العمير في تصريح للصحافيين: ان المعلومات التي وردت الينا بخصوص الترقيات تستدعي بذل الجهود لارجاع الامور الى نصابها الصحيح، وعدم السماح باي ترقيات من هذا النوع، لافتا الى ان ميزانية المؤسسة العام الماضي كادت ان ترفض بسبب ملف الترقيات.

وذكر العمير: ان اسلوب القيادات النفطية المتبع في الترقيات يشوبه الكثير من علامات الاستفهام، خصوصا في جزئية استثناء البعض من شرط المدة المطلوبة للترقي على حساب اصحاب الخبرة والخدمة الطويلة، وترقية البعض الآخر عن طريق نقلهم الى فرق او مجموعات عملها ليس من صميم عمل من جرى نقله.

واكد العمير: ان الدلالات تؤكد انه لم يؤخذ بمبدأ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص في ترقيات مؤسسة النفط، مستغربا اعطاء عامل الخبرة والخدمة نسبة متواضعة حددت بـ30 في المئة عند التقييم، في حين اعطاء المقابلة الشخصية وراي القيادات نسبة 70 في المئة، الامر الذي يجعل هناك شكوكا حول كيفية التقييم.

ودعا العمير: وزير النفط هاني حسين الى التزام المهنية في لجنة التحقيق التي اعلن عن تشكيلها، فان يكون عملها مرضيا، ما لم تتبع قراراتها وتوصياتها تنفيذ يطال ايقاع العقوبات على من تسبب بهذه الترقيات المخالفة، على ان تتألف اللجنة من الشخصيات المحايدة وان يؤخذ بتوصياتها كافة، ولا تمنع اية عقوبة تطال اي مسؤول تسبب بهذا الخلل.

وطالب النائب د.عبدالحميد دشتي كل المتضررين من ترقيات وزارة النفط بالحضور إليه أو اللجوء إلى مجلس الأمة استنادا إلى حقهم الدستوري.

واكد دشتي ان على وزير النفط ان يصحح الوضع فوراً وفتح بابه للموظفين و«إلا فسيكون لنا موقف حازم».

من جانب آخر استغرب دشتي ما يحصل في موضوع «الفيز» والزيارات وتعامل وزير الداخلية في هذا الجانب متسائلا كيف تريدون ان تحققوا التنمية والامركزية موجودة، مطالباً وزير الداخلية باطلاق صلاحيات تمديد الزيارات للإيرانيين والأفغانيين واليمنيين والباكستانيين واللبنانيين والسوريين.

وأشاد النائب محمد ناصر البراك بأداء وزير النفط، ولاسيما بعد قراره الاخير بتشكيل لجنة حول ما اثير على خلفية الترقيات الاخيرة في النفط والتي كان حولها لغط من امكانية ان تكون تدخلت فيها الواسطة، واننا نضع يدنا بيده في حال كشف عن اي تجاوز او محسوبية او واسطة، وعليه اقصاء ايا كان من المتجاوزين.

الشمالي: الحكومة

بدور «بيتك» في توظيف الشباب الكويتي وإعطائه الفرصة الكاملة للإبداع من خلال توفير فرص وظيفية حقيقية ومنتجة تلبي طموحه، وتعمل على خلق كوادر مصرفية محلية تساهم في بناء البلد.

وأشار إلى أن أداء «بيتك» في الأسواق الخارجية وتحقيقه للإنجازات المتوالية يسجل للقطاع الخاص الكويتي والذي يثبت قدرته على النجاح متى ما أعطي الفرصة لذلك ويؤكد على قدرته على مواصلة سلسلة إنجازاته التي حققها عبر تاريخه الطويل.

المشعل: توفير

لعدد الأطباء وهيئة التمريض التي توصي بوجود 25 طبيبا و25 ممرضا لكل 10000 مواطن.

واثنى الشيخ أحمد المشعل بالجهود التي يبذلها القائمون على هذا المشروع داعيا الى بذل المزيد من الجهد للانتهاء من هذا العمل الكبير ليخرج الى النور ويحقق الأهداف المرجوة منه.

وتفقد الشيخ احمد المشعل خلال زيارته لمشروع مستشفى جابر الأعمال الإنشائية التي تم الانتهاء منها حتى الآن واطلع على عرض تفصيلي قدمه مدير المشروع وعدد من المهندسين القائمين عليه كما قاموا بالرد على الاستفسارات والملاحظات التي ابداها.

وكان في استقبال الشيخ احمد المشعل في موقع المشروع في منطقة الزهراء وكيل وزارة الأشغال المهندس عبدالعزيز الكليب ووكيل وزارة الصحة الدكتور خالد السهلاوي ومدير مشروع مستشفى جابر الاحمدالمهندس علي ندوم.

لائحة العلاج

المشرفة على العلاج في الخارج يحدد به تاريخ بدء الصرف على ان تصرف المخصصات المالية للمريض والمرافقين قبل موعد بدء العلاج بيوم واحد فقط للحالات المرسلة للدول العربية وأوروبا، ويستمر الصرف إلى ما بعد آخر موعد لانتهاء العلاج بيوم واحد فقط.

أما بالنسبة للحالات المرسلة للولايات المتحدة الأمريكية وكندا يكون الصرف يومين قبل بدء العلاج ويومين بعد انتهاء العلاج ويكون الصرف في نفس يوم الوصول في حالات الدخول المباشر للمستشفى في بلد العلاج، وترسل نسخة إلى الجهة المختصة بالوزارة للمتابعة.

وينص في مادته الثانية على: يضاف إلى البند «1» من الفقرة الثانية من المادة «6» من القرار الوزاري رقم 2007/686 المشار إليه الفقرة التالية:- وفي حالة الموافقة على إيفاد مريض للعلاج بالخارج لإجراء عملية زراعة أعضاء، فإن قرار الايفاد يشمل المريض والمتبرع، وفي هذه الحالة يعامل المتبرع معاملة المريض ويوفر معه مرافق واحد.

وفي المادة الثالثة: تعدل الفقرة الأولى من المادة «7» من القرار الوزاري رقم 2007/686 المشار إليه لتصبح على النحو التالي:

تتحمل الوزارة نفقات سفر وعلاج الموفدين للعلاج في الخارج والمرافقين لهم وتذاكر سفرهم طبقا لأحكام هذا القرار ووفقا للقواعد المعمول بها في وزارة الدفاع.

وتنص المادة الرابعة على ما يلي: يضاف إلى الفقرة الأولى من المادة «13» من القرار الوزاري رقم 2007/686 المشار إليه بند جديد برقم «6» يكون نصه كالتالي: المرضى المعاقين إعاقة متوسطة أو شديدة أو كاملة ولديهم شهادة اثبات إعاقة حديثة صادرة من الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة.

النيابة: البدء

جاء تطبيقا لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد التي وافقت عليها دولة الكويت والتي تعتبر مكملة لاحكام هذا القانون».

وجاء في التعميم ان هذا القانون «يتضمن تحديد تسع فئات من كبار موظفي الدولة على سبيل الحصر «منهم الوزراء وأعضاء مجلس الامة والقضاة وأعضاء النيابة العامة ورؤساء وأعضاء مجالس الادارات والمديرون والقياديون في عدد من الهيئات والمؤسسات والجهات الهامة» وهؤلاء ملزمون بتقديم اقرارات الذمة المالية في مواعيد محددة وفق القواعد والاجراءات التي سوف تصدر بها اللائحة التنفيذية لهذا القانون».

وذكر التعميم ان القانون «يتضمن كذلك تحديد الجرائم التي تعتبر من جرائم الفساد وتشمل جرائم الاموال العامة والرشوة واستغلال النفوذ وغسيل الاموال والتزوير والتزييف والجرائم المتعلقة بسير العدالة والتهريب الجمركي والتهرب الضريبي وجرائم حماية المنافسة المشروعة كما استحدث القانون بالاضافة الى هذه الجرائم «جريمة الكسب غير المشروع وجرائم اعاقة عمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد أو اي جرائم أخرى ينص قانون آخر باعتبارها جرائم فساد»».

وأضاف ان أهم ما استحدثه هذا القانون «انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد المنوط بها مباشرة كل الاجراءات اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون لاسيما بالنسبة الى تقديم اقرارات الذمة المالية وفحصها وابلاغ النيابة العامة أو لجنة التحقيق الخاصة بالوزراء عنها والتي سيرد النص عليها في اللائحة التنفيذية التي ستصدر بمرسوم ينشر في الجريدة الرسمية».

«التربية»:

أمس ان القطاع خصص 240 مليون دينار خلال الخطة الثانية لمشاريع هدم واعادة بناء المدارس القديمة والمتهالكة والتي انتهى عمرها الافتراضي اضافة الى مشاريع انشاء المدارس الجديدة بالتنسيق مع قطاع التعليم العام.

واوضح انه وفقا للخطة التنموية الاولى فقد وضعت الوزارة خطة بناء 50 مدرسة خلال الاعوام من «2010 - 2014» وانتهى القطاع من بناء عشر مدارس على ان يستكمل انجاز المتبقي منها خلال المدة المتبقية من الخطة.

«الدراسات العليا»:

حرم الجامعة بالخالدية، منوهة ان الكلية سوف تخلي مسؤوليتها عن تلك المستندات ومن ثم التخلص منها.

وأعلنت رئيسة قسم القبول والتسجيل بالكلية ازدهار محمد التقي بان التقديم للراغبين في التسجيل في نظام المقيدين ببرامج الدكتوراه والماجستير والدبلوم العالي بكلية الدراسات العليا للفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2014/2013 لازال مستمرا وسيغلق باب التقديم في يوم الخميس الموافق 2013/2/21 ويتم استلام الطلبات من الساعة 8 صباحا وحتى الساعة 12 ظهرا.

وأوضحت انه سيتم الإعلان عن أسماء المقبولين خلال شهر مايو 2013 القادم وستتبع الكلية سياسة التخلص من المستندات الخاصة بالمتقدمين الذين لم يحالفهم الحظ بعد شهر من إعلان نتائج القبول.

«الصحة»: وصول

يقومون خلال زياراتهم باجراء عمليات جراحية دقيقة وتقديم الاستشارات الطبية المتخصصة وتبادل الخبرات مع زملائهم الأطباء بمستشفيات وزارة الصحة.

واضاف انهم سيشاركون في برامج التدريب والتعليم الطبي المستمر وتحديث بروتوكولات الرعاية الصحية وسياسات العمل بالأقسام والادارات المختلفة وتقديم المحاضرات العلمية.

وأوضح أن برنامج استقدام الأطباء والاستشاريين الزوار من المراكز والمستشفيات العالمية هو أحد البرامج الرئيسية لوزارة الصحة التي تهدف الى التطوير المستمر للاداء الطبي والفني والاستفادة من التطورات والتقنيات المستجدة في الرعاية الطبية وتطبيق أحدث المعايير والبروتوكولات العالمية لجودة الرعاية الصحية بالتخصصات المختلفة وهو ما ينعكس ايجابا على مستوى الرعاية الصحية التي تقدمها الوزارة للمواطنين والمقيمين وعلى اداء النظام الصحي ككل.